

ثالثاً: المصالحة بين الليبرالية والرأسمالية : تجربة الماضى وتجربة المستقبل

كانت التجربة الأولى هي دولة الرفاهية الإجتماعية GALBRAITH هو أحد أهم منظريها^(١٩) ، والتجربة الثانية والتي أعقبت الأولى هي التجربة النيو-ليبرالية والتي تحمل غالباً إسمًا آخر في الأدبيات الاقتصادية وهو الإصلاح الاقتصادي .

ومن الملاحظ أن التجريبتين كانتا عملياً تحت تأثير النظرية النقدية ، وإشارة الحديث إلى هذه النظرية لا تعنى فقط أن أدواتها التحليلية كانت حاضرة فى التجريبتين ، ولكنها تعنى أيضاً أن التجريبتين حاولتا أن تستعيدا تقليداً رافق - وفى تزامن التوقيت - ميلاد الليبرالية والمجتمع المدنى والدولة فى ظل النظام التجارى ، وهو التقليد الخاص بالتعامل مع النقود كمعيار للثروة .. وبإستعادته صار التضخم هو مؤشر بوصلة سياساتهما الاقتصادية ، ولم يكن مؤشراً للبوصلة فقط .. بل كان شفرة الحدث فى متصلهما ، فلقد تخطمت الأولى على صخرة تضخم التكاليف . بينما بدأت الثانية بمحاولة إزاحتها جانباً .

١/٣ دولة الرفاهية الإجتماعية :

الصعود والإنكسار

كانت دولة الرفاهية الاجتماعية عنواناً مثيراً فى التاريخ - الإجتماعى للرأسمالية، وجاءت كمحاكاة لمثال العقلانية الرشيدة التى تفترض المصالحة بين الرأسمالية والليبرالية ، فإذا كانت الذات الحرة فى الليبرالية تبحث عن القانون .. فإن الرأسمالية تفصح عن قانون «المعظمة» وتكرسه فى سوق موسع ، وإذا كان الموضوع الحر فى الليبرالية يختزن فكرة التطور .. فإن الرأسمالية تجسد الفكرة فى سوق منافسة القلة ، وإذا كانت الليبرالية تسلم بتحرير رغبة الفرد .. فإن الرأسمالية تبشر بوعده الرفاهية .

وهكذا أرادت دولة الرفاهية الإجتماعى لنفسها أن تأتى دورة الإنتاج - التوزيع بما يحقق معظم ربح الرأسمالى ومعظمة إشباع المستهلك ولكن فى سوق موسع قادر على الوفاء بوعده الرفاهية الاجتماعية ، وبحكم أنها رفاهية .. فإن الثقل النسبى للخدمات والسلع الاستهلاكية الكمالية يبدو مرحجاً فى مكون الناتج المحلى الإجمالى^(٢٠) ، وبحكم إنها إجتماعية .. فإن إستهلاك الخدمات والسلع الاستهلاكية الكمالية ينبغى أن تتسع قاعدته الاجتماعية لخلق ما يمكن وصفه بديمقراطية الاستهلاك^(*) ، وعندئذ .. يصبح من حق الطبقة العاملة أن تستهلك الخدمات الترفيهية والثقافية وأن يكون لها حصة فى سوق السلع الكمالية ... إلخ ، وحتى لا تأتى ديمقراطية الاستهلاك مجرد ديمقراطية صورية ، فلقد قبلت دولة الرفاهية الإجتماعية بإحدى فرضيات النظرية النقدية^(**) والتي لا تتمثل الطلب على النقود فى سوق النقد فقط . ولكنها تتمثله أيضاً فى الأسواق الأخرى .

(*) تتبنى الليبرالية الإجتماعية - وكما سيتضح فيما بعد - مفهوم ديمقراطية الاستهلاك ، ولكنها ستحاول أن تمنحها أبعاداً أخرى .

(**) النظرية النقدية تبقى حاضرة بصورة أو بأخرى وكما سيتضح لاحقاً فى الليبرالية الإجتماعية .

وبمقتضى الفرضية .. كان هناك التشريع الخاص بالحد الأدنى للأجور ، وكانت هناك - أيضاً - الموائمة الخاصة بخفض معدل التضخم للمسلع الأساسية دون مستوى المتوسط العام لمعدل التضخم ، وكان هناك - كذا - الإقرار بحق النقابات العمالية فى التدخل لتحديد الأجر النقدي ، وعلى الطريق جاءت الامتيازات الإجتماعية للعمل والتي وصفها البعض بالأجر الثانى ، إمتيازات مثل : الانخفاض فى عدد ساعات العمل دون إنخفاض موازى فى الأجر ، وزيادة عدد أيام الأجازات المدفوعة الأجر ، ومضاعفة الأجر فى حالة العمل أيام العطلات الرسمية ، والتوسع فى شبكة التأمين الاجتماعى والصحي ... إلخ ، وفى الحاصل .. فلقد عرفت دولة الرفاهية الاجتماعية زيادة تضاعفية فى تكلفة العمل^(٢٢) .

وإتصالاً .. فلقد افترضت دولة الرفاهية الاجتماعية أن نموذج «منافسة القلة» هو النموذج الأفضل - عملياً - لإدارة علاقات السوق وتفعيل فكرة التطور ، حيث يتواجد عدد قليل نسبياً من الرأسماليين الأقوياء الذين لا تجمعهم رابطة إحتكارية ، وينخرطون معاً فى منافسة لتخليق أنماط متعددة من سلعة واحدة إستثماراً لتطور تكنولوجيا يسمح بتنوع تمييزى بين هذه الأنماط (أنماط متعددة للسيارات ، أنماط متعددة للملابس ، أنماط متعددة للسلع الغذائية ... إلخ) ، ولأن رغبات المستهلكين - عندئذ - لن تكون موزعة بين سلع مختلفة فقط ولكن بين أنماط مختلفة لسلعة واحدة ، فإن الرأسمالى فى هذه الحالة لن يتعامل مع طلب يقينى يحدد له مسبقاً حجم مبيعاته عند أسعاره المعلنة .. فضلاً عن أنه لا يعلم ويقتن قاطع السياسات التسويقية لمنافسيه ، ومن ثم .. فهو لن يملك إلا أن يدير خطه فى مساحة تقديرية يتأرجح فيها العرض والطلب .. وهى بالضرورة مساحة من اللاتيقن التى تنفرج أبعادها كمسرح لحرب أسعار بين الرأسماليين ، وهى حرب مرغوبة لذاتها ، ولا اعتبارات تقول :

أ - إنها تساعد على الإلتزام بإحدى مبادئ النظرية النقدية والتي توصى بخلق توقعات بإنخفاض نسبى للأسعار حتى يزداد عرض النقود وتنخفض تبعاً أسعار الفائدة .. لترتفع بالتوازى القيمة الرأسمالية للأسهم والسندات والتي أعطتها دولة الرفاهية الإجتماعية أهمية خاصة .. بإعتبارها المولد الثالث للدخل بعد العمل وملكية الأصول الرأسمالية العينية .

ب - إنها تساعد على زيادة القيمة الحقيقية للأجور ، وبالتالي تنتقل الشرائح العمالية على سلم ديمقراطية الاستهلاك إلى درجات أعلى من الاستهلاك الكمالى^(٢٣)

وظل رهان دولة الرفاهية الاجتماعية قائماً على أن أطراد التكتيف الرأسمالى فى العملية الإنتاجية سوف يقود إلى زيادة إنتاجية العمل وخاصة فى مجال السلع الاستهلاكية ، وبالتالى لن تعوز المشروع الاقتصادى القدرة على إمتصاص الزيادة فى تكلفة العمل .. بدون خلل موازنة ، وفى نفس الوقت .. فإن تدفق السلع الاستهلاكية وبمعدلات مطردة سوف يقترب بها من الوفرة النسبية التى تتطلبها ديمقراطية الاستهلاك وتبشر بها .

وبدت دولة الرفاهية الإجتماعية مطمئنة لرهانها ، خاصة إنها اعتمدت السياسات الكينزية لسد ثغرات خلل التوازن فى سوق العمل وبالتالى نفى البطالة اللإرادية والبطالة الكلاسيكية ، ولكن المستجدات التى طرأت على الاقتصاد العالمى منذ سبعينيات القرن العشرين .. قادت دولة الرفاهية الإجتماعية إلى أزمته ، فالزيادة فى أسعار النفط والمواد الخام فى عام ١٩٧٣ كانت إعلاناً عن صدمة تضخم التكاليف التى لحقت بها الصدمة الثانية فى عام ١٩٧٩ ، ثم أضاف تراجع معدل نمو الإنتاجية الحقيقية للعمل رافداً جديداً لتغذية تضخم التكاليف (ففى الفترة ١٩٩٠/١٩٧٩ بلغ معدل نمو إنتاجية العمل حوالى ٠,٥ ٪ ، ٣ ٪ ، ١,٦ ٪ ، ٢,٤ ٪ ، ٢ ٪ فى مقابل ٢,٥ ٪ ، ٧,٧ ٪ ، ٦ ٪ ، ٥,١ ٪ ، ٣,٢ ٪ فى الفترة ١٩٧٣/١٩٥٠ فى كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا على التتوالى)^(٢٤) ، وكان إنخفاض معدل نمو الإنتاجية مرتبطاً بتباطؤ معدلات التقدم التكنولوجى من ناحية ، وبذبذبات اللايقين التى عرفها سوق منافسة القلة من ناحية أخرى ، فلقد قادت منافسة القلة إلى إحتفاظ المشروعات برصيد من العمل المؤهل والذى لا يتم تسريحه فى حالة إنكماش الطلب بأمل إعادة تعبئته فى دورة الإنتاج فور إنتعاش الطلب ، وهذا بدوره خلق ظاهرة فائض عرض العمل داخل المشروعات .. وهى ظاهرة تؤثر سلباً على إنتاجية العمل وخاصة فى دورات الإنكماش والركود .

وفى السياق وتحت ضغط تضخم التكاليف ارتفع معدل نمو السيولة ليتجاوز ضعف معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى .. وهى مفارقة تعطلت معها آلية المضاعف الكينزى كرد فعل لتوقعات الإنكماش الإئتماني ، وكان MUETP^(٢٥) من أوائل الذين أشاروا إلى تعطل الألية ولكنه لم يتوقف أمام التفسير ، وفى تقديرى .. فإن التفسير يكمن فى الارتباط بين آلية المضاعف والميزان النقدى للأفراد ، وفى ظل توقعات الإنكماش الإئتماني يبدأ الأفراد فى السحب من ميزانهم النقدى .. ليتراجع تبعاً أثر المضاعف وتعطل آليته .

ومع تعطل آلية المضاعف الكينزى إزداد عجز الموازنة بإطراد ، ولكن مفعول العجز ظل محايداً فى ضبط إيقاع سوق العمل ولم يعد بمقدوره الحيلولة دون تبرز

البطالة الكلاسيكية والتي لحقت بها - وفي تزامن التوقيت - البطالة اللاإرادية ، وتكفلاً معاً بنفى الفرضية الكينزية القائلة بالعلاقة العكسية بين البطالة والتضخم .. فلقد إزدادت معدلات البطالة فى ظل تسارع معدلات التضخم .

وهكذا إنهارت الخطوط الدفاعية لدولة الرفاهية الاجتماعية .. وعادت إشكالية الرأسمالية والليبرالية تطل من جديد ، وأطلت معها ثلاثة إجهادات - عرضنا لها قبلاً - تعلن الهزيمة النهائية لليبرالية ووفاتها ، ثم تقدمت التجربة لينو - ليبرالية بمدخل آخر لعقد المصالحة المفقودة بين الليبرالية والرأسمالية ، ولكنه هذه المرة مشروط بموت الدولة وبالانتقال من الفرد إلى الفردية .. بتقمص الذات للموضوع فى إحلال التوحد ، هكذا تقول مسودة الإنشاء .. والتي تترك فراغاً فى سطرها الأخير لتملؤه أزمة المستقبل .

٢/٣ التجربة النيو-ليبرالية :

مسودة الإنشاء وأزمة المستقبل

التجربة النيو-ليبرالية تفاق فى زمنها المعاصر والمستقبلى .. نقلة كيفية للنظام الرأسمالى ، من نظام رأسمالى شبه مخطط تبلورت ملامحه فى دولة الرفاهية الاجتماعية ، إلى نظام رأسمالى مخطط لم تتبلور ملامحه بعد .. ولكن حاضره يشهد بـ :

١ - صعود التكنولوجيا إلى موقع القوة المركزية وإحتلالهم مركز الفعل ، فالرأسمالى لا يدير مشروعه فى هذا النظام ولكن الإدارة منوطة بالتكنولوجيا ، وإذا أراد الرأسمالى أن يحتجز المهمة لنفسه .. فإن عليه وبوعى الاستجابة أن يتحول إلى رأسمالى / تكنولوجيا .

٢ - أن الآليات الرأسمالية تقبل بوجود الخطة^(٢٦) وتعتمدها كعنوان رئيسى فى مداخله إدارة السوق وفى مداولة إدارة المشروع .. فى خلفية معطيات تقول :

(أ) أن المنافسة هى التى تخلق الإزدهار .. وليس العكس ، فالمنافسة تستحث الرغبة^(*) وتعرض الطلب تبعاً ، ومن ثم .. فإن هدف المشروع لا يعود مجرد تحصيل أكبر ربح ممكن فى المدى القصير .. ولكن البقاء فى مضمار المنافسة فى المدى الطويل .

(ب) أن التكنولوجيا - السلعة تسلك فى إطار عملية إنتاجية متوسطة وطويلة المدى ، وكلما إزدادت أهميتها فى سوق المبادلات ، كلما تأصل - بالتالى - بعداً جديداً فى منهجية إدارة السوق ، يبدأ بتوقعات طويلة المدى وينتهى إلى إجراءات قصيرة المدى .

(*) بإنتاجها سلع جديدة لم تكن مدرجة فى قائمة رغبات الفرد ، ولكن بمجرد إنتاجها تتملكه الرغبة فيها .

(ج) أن اللابيين يتصاعد بذبذبة المخاطر ويشدد على ضرورة رسميتها وإدراجها - كما يلاحظ RICHET^(٢٧) - كجزء لا يتجزأ من حسابات التشغيل، وهي ملاحظة تقودنا إلى أخرى .. فالمبادرة والمبادأة كانتا هما أوراق اعتماد الدور التاريخي لبرجوازية رأس المال .. ومن ثم فإن المخاطرة هي جزء من أرث الخيرة للبرجوازية ، ولكن الجديد هو أن المخاطرة التي عرفتها البرجوازية كانت موقوتة في الزمن وتقلص بانتصار الجديد على القديم وإحكام السيطرة على شروط النمو .. فالمجهول ينحسر أمام تمدد المعرفة ، ولكن في ظل اللابيين .. فإن الجديد ينتصر على القديم ولكن بدون سيطرة على شروط النمو .. فالمجهول يتمدد تلازماً مع تمدد المعرفة .

النظام الرأسمالي المخطط مازال في أطواره الأولى وهو يخلق حقائق على الأرض لا يمكن تجاهلها في مستقبل التاريخ^(*) ، ولكنها حقائق مازالت تختم بإحتمالات مفتوحة ولا يوجد حتم تاريخي يربط مصيرها بالتجربة النيوليبرالية ، فهي تجربة مازالت مجرد مسودة في مستقبل التاريخ .. مسودة تلقى بكل ثقل رهانها على ثورة إنفجار المعلومات .

وأجدني أكثر تفضيلاً لمصطلح «ثورة إنفجار المعلومات» بدلاً من مصطلح «ثورة المعلومات» فإذا قبلنا بالمطابقة بين المعلومات ودلالة أصلها اللغوي اللاتيني Information والذي يعبر عن عادة سلوكية لاتينية في إستهلاك الوقت في أحاديث يتم فيها تبادل الأخبار والأفكار بين الأفراد في حلقاتهم الاجتماعية ، فإن المعلومات - بذلك - تحمل دلالات وسائط النقل الاجتماعية ، ولأن النقل هو أحد أشكال الحركة .. ولأن الحركة هي أحد مرادفات الزمن ، فإن مفهوم الثورة في مجال المعلومات يتصل - مباشرة - بمعدل تدفقها ، فإكتشاف اللغة .. ثورة .. وابتكار حروف الكتابة ثورة .. وإختراع المطبعة ثورة .. وإستحداث وسائل الاتصال ثورة .. لأنها جميعاً تسارعت بمعدل تدفق المعلومات ، ثم ها هي الثورة الجديدة تتجلى عند قمة الحدث وتقترب بمعدل التدفق من سرعة الضوء .. وكأنه إنفجار .

لقد وثقت الثورة ميلاد «صناعة المعلومات» وهي إضافة غير مسبقة في تاريخ ثورات المعلومات السابقة ، والتي عمدت إلى تحويل المعلومات إلى سلعة قابلة للتسويق .. ولكنها استبقت النشاط المعلوماتي تحت مظلة صناعات وخدمات أخرى ، إلا أن الثورة المعاصرة قامت بمزاوجة الأفرع في صناعة قائمة بذاتها ، وتحت مظلتها تصطبغ أنشطة التعليم والبحوث ووسائل الإعلام والاتصال وخدمات المعلومات ، إلا أنني أتوقف بملاحظتين :

(*) وهي حقائق لن تتجاهلها محاوره الليبرالية الاجتماعية .

١ - أن المعلومات ليست صناعة بالمعنى التنظيمي للكلمة ، فهي لا تنسحب إلى وحدة مكان ولا تخضع لوحدة إدارة ، ولكن توصيف صناعة يأتي من قبيل المقارنات البنوية والتي تعتمد على عناصر التكثيف ، فهناك صناعة مكثفة لرأس المال .. وهناك صناعة مكثفة للعمل ، ويضاف إليهما الآن صناعة مكثفة للمعرفة وهي صناعة المعلومات .

٢ - أن صناعة المعلومات ليست قطاعاً مستقلاً بذاته ففى الإنشاء الهيكلى للإقتصاديات المعاصرة كما يفترض MARTINOV^(٢٨) والذي أعاد تبويبه منفرداً كقطاع رابع بجانب القطاعات الثلاثة التقليدية (القطاع الأول .. قطاع إنتاج المواد الأولى ، والقطاع الثانى .. قطاع إنتاج السلع الصناعية ، والقطاع الثالث .. قطاع إنتاج الخدمات) ، ولكن - وفى إجهاد الرؤية - فإن صناعة المعلومات ليست هى القطاع الرابع .. فهذا المسمى ينطبق على قطاع إنتاج المعرفة والتكنولوجيا والأفكار الجديد والتي لن تعود رصيذاً ولكن تياراً ، وبالتالي .. فليس كل ما يتم إنتاجه - على سبيل المثال - من سلع إلكترونية يتم إلحاقه بهذا القطاع ولكن لا يلحق به إلا الأجيال الجديدة من هذه السلع، والبحوث العلمية النمطية ليست جزءاً من هذا القطاع ولكن البحوث العلمية المبدعة والخلاقة فقط إلخ ، وأضيف - وفى إجهاد الرؤية - أن هذا القطاع لا يقتصر فقط على مجالات التعليم والبحوث ووسائل الإعلام والإنصال وأجهزة المعلومات وخدمات المعلومات ولكن يمتد ليشمل الإبداعات الفكرية والثقافية التى تحمل رؤى مستقبلية .. لأنها تشارك فى استطلاع المستقبل وتمتد رؤوس الجسور إليه .. دفعاً للحركة بإلهام النبوءة .

وعودة على بدء .. فإن ثورة إنفجار المعلومات قد نجحت بالفعل فى خفض تكلفة الإنتاج بحوالى ١٣ ٪^(٢٩) سنوياً ، ومع إنتظام التدفق المعلوماتى بمعدلات مطردة .. بدت النيوليبرالية أكثر تفاؤلاً بالسيطرة على اللائقين ونفى الأزمة بإستعادة علم بحوث العمليات والبرمجة وعلم السيبرناطيقا كإحدى أليات إدارة الخطة ، بينما كانت ذبذبة الصدى تحمل البشارة النيو-ليبرالية بالتداول الحر للمعلومات كشاهد على عقد المصالحة بين الرأسمالية والليبرالية فى مستقبل التاريخ .. فى لحظة تتويج الفرد بإنتصاره النهائى وتشجيع الدولة القومية إلى مثاها الأخير .

ولكن المرء لا يستطيع أن يصاحب التفاؤل النيو-ليبرالى بعيداً ، فهناك إكراهات مستقبلية (إقتصادية وإجتماعية وفكرية) تنتظرها عند حافة أزمة خانقة وقد تضطرها للهبوط فى الممر .. الذى أقلمت منه ، والإكراهات الإقتصادية يمكن إستقرارها هكذا : وفقاً لدراسة ديفيد ماكلوب^(٣٠) فإن النسبة المقارنة لحجم المتاح من

المفردات التكنولوجية القابلة للتسويق في الفترة ٢٠٥٠/١٩٩٠ هي ١ : ١٠٠ ، أى أن الحجم المتاح في عام ٢٠٥٠ هو مائة ضعف الحجم المتاح في عام ١٩٩٠ ، وهذه النسبة تفصح - وبالتأويل الحسابي - عند معدل تدفق تكنولوجي يرتفع إلى حوالي ١٠ ٪ سنوياً ، ومن ثم .. فإن معدل نمو الإستثمارات في صناعة المعلومات سوف يتأرجح حول حوالي ١٣ ٪ سنوياً (١٠ ٪ للإحلال المعرفي + ٣ ٪ للبنية الإنتاجية) .

(٣) وفي ظل مقدمات فرضية تقول بأن معدل الإدخار لن يتجاوز ١٥ ٪ وأن معامل رأس المال سوف ينخفض إلى حوالي ١,٥ : ١ (٣١) ، فإن أعلى معدل نمو متوقع للنتاج المحلي الإجمالي في ظل ثورة إنفجار المعلومات سوف يدور حول ١٠ ٪ .. وهذا المعدل يمثل الحد الأقصى نظرياً ولكن الواقع العملي لن يمسك به في ظل دورات إقتصادية سوف يعرفها المستقبل إرتباطاً بسياسات مكافحة التضخم .

(٤) ولكن إذا قبلنا - نظرياً - بمعدل النمو السابق (١٠ ٪) ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة الاستثمارات في صناعة المعلومات / إجمالي الاستثمارات في الدول المتقدمة بلغت - في المتوسط العام - حوالي ٢٠ ٪ في عام ١٩٩٠ (٣٢) ، فإن التوقع ينتهي بنا إلى القول .. بأن كل الإستثمارات ينبغي توجيهها إلى صناعة المعلومات بحلول عام ٢٠٥٠ ، بينما يتراجع معدل نمو الاستثمارات في الصناعات الأخرى إلى الصفر ، وهي مفارقة غير مقبولة إقتصادياً .. ولعلها تفسر شكوك إيمان بونينو رئيسة إدارة حقوق الإنسان بالإتحاد الأوروبي ، عندما تساءلت بعلامة إستفهام .. إذا ما كانت الحكومات والشركات الغربية سوف تجد الوقت والمال اللازمين للاستثمار في مجال صناعة المعلومات في الدول النامية ، ثم أضافت علامة إستفهام أخرى .. وهي تنسحب بشكوكها إلى الدول الغربية ذاتها (٣٣) .

وهكذا .. فإن عام ٢٠٥٠ قد يكون سقفاً زمنياً لنمو صناعة المعلومات .. على عكس التوقعات المستقبلية للنيلو-ليبرالية ، وفي الاتجاه المعاكس - أيضاً - تفصح المعاملات الداخلية في هذه الصناعة عن إكراه آخر يشكك في الرهان المستقبلي للنيلوليبرالية على التداول الحر للمعلومات وعلى السيطرة المحكمة على تضخم التكاليف .

فالعلاقة المختبرة - ووفقاً لدراسات منشورة (٣٤) - بين الإنفاق على بحوث التنمية والتطوير من ناحية والنتاج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى ، هي علاقة

تنظم على منحنى طردى متناقص .. فزيادة هذا الإنفاق بحوالى ١٠ ٪ يثمر فى مداه زيادة الناتج المحلى الإجمالى بحوالى ٣,٢ ٪ فقط ، والمنحنى لا يحمل العلاقة فقط ولكنه يحمل أيضاً نتائجها إتصالاً بمقدمتين :

١ - أن نسبة الإنفاق على بحوث التنمية والتطوير / الناتج المحلى الإجمالى تبلغ حوالى ١,٥ ٪ فى المتوسط العام للدول المتقدمة^(٣٥) .

٢ - أن ثورة إنفجار المعلومات قد إرتفعت بمعدل تقادم المعلومات إلى مستويات تنهاوى أمامها - أحياناً - الفواصل الزمنية .

وفى الحساب الإقتصادى للمقدمتين .. فإن معدل الربحية الإنفاق على بحوث التنمية والتطوير لا ينبغى أن يتراجع عن حوالى ١٣٠ ٪ ، وهو معدل لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل إحتكار المنتجين والذى ينقطع به إرسال البث النيوليبرالى على موجه التداول الحر للمعلومات .. وتسلم فيه النيوليبرالية مصيرها إلى دورة جديدة من دورات إنقلاب الرأسمالية على نفسها .. فلقد كان الإحتكار دائماً هو الفاعل السببى لدورات الإنقلاب .

ولأن هذا المعدل يعنى زيادة سعر المعرفة بحوالى ١٥ ٪ سنوياً ، فإن الالتصاق الشديد للنيوليبرالية بالصناعات الكثيفة المعرفة قد يعجز مستقبلاً عن الحيلولة دون إرتفاع تكلفة الإنتاج .. وبالتالي إرتفاع معدل تضخم التكاليف ، فهناك - أولاً - حدود لتراجع الثقل النسبى للمواد الخام فى المكون السلمى .. فمن البديهي إنه لن يؤول إلى الصفر ، وهناك - ثانياً - حدود لإحلال البدائل الصناعية رخيصة الثمن بديلاً للمواد الخام الطبيعية .. فمستقبل التاريخ لن يطوب مجدداً أيدلوجية علمية تفترض قدرة الإنسان على إعادة خلق الطبيعة بأمان وبدون كوارث بيئية .. كما أن أصوات أنصار البيئة سوف ترتفع - وعن حق - بمحاذير المخاوف وسوف يكون صوتها مسموعاً ، وهناك - ثالثاً - حدود لإنخفاض أسعار المواد الخام الطبيعية وإلا فإن إقتصاديات العديد من بلدان العالم الثالث سوف تنهار تماماً .. فأحد المصادر الرئيسية لدخولها - إن لم يكن المصدر الأوحده أحياناً - تتدفق به عوائد صادراتها من هذه المواد ، ولعللى أضيف بين قوسين .. إن إرتفاع سعر المعرفة لن يقود النيوليبرالية - بإدعائها - إلى عوامة العلاقات الإقتصادية ، ولكنه سوف يقودها - بسياساتها - إلى عوامة الحروب الإقتصادية .

صناعة المعلومات يعترضها اللايقين الذى بشرت النيوليبرالية بإحتوائه ومكافحة التضخم قد تفلت من السيطرة التى تسعى النيوليبرالية لأحكامها .. فهناك إكراهات إقتصادية ، بينما الإكراهات الإجتماعية تنتظر على الناصية الأخرى من الطريق ..

فالمجتمع المدني ذاته سوف يبدو مهدداً في المستقبل تحت تأثير المفعول التراكمي للسياسات النيوليبرالية والتي سوف تقود بالضرورة إلى خلل مزمن في سوق العمل ونسبة بطالة تتأرجح حول ٨ ٪ على الأقل .

فالسياسات النيوليبرالية لن تساهم على خيار مكافحة تضخم التكاليف .. فهو خيار مبدئي وأساسى ، وفي ظل إكراهات إقتصادية تعترض طريق صناعة المعلومات وترفع من سعر المعرفة ، فإنها (السياسات النيوليبرالية) سوف تلجأ إلى إحلال العقود المؤقتة بديلاً للعقود الدائمة في سوق العمل .. في محاولة لخفض تكلفة العمل ، كما أنها سوف تعتمد إلى إدارة الإنتاج في المرحلة الأولى من قانون النسب المتغيرة.. وهي المرحلة التي تتسم بالإنخفاض المطرد للتكاليف المتوسطة(*) ، وفي هذه الحالة سوف يتم فك الارتباط التعادلى بين أجر العمل وقيمة إنتاجيته الحدية .. أى أن النيوليبرالية سوف تتحرر من المبدأ النيوكلاسيكى القائل بتعادلها وسوف تفترض - على العكس - أن قيمة الإنتاجية الحدية للعمل ينبغي أن تظل دائماً أكبر من أجره، وبالتالي لن يعود هناك - على الإطلاق - توازن في سوق العمل ، وسوف تتحول البطالة إلى ظاهرة بنيوية ولن يفيد في مصادرتها أو تقليصها خفض الأجور ، فهذا السوق وفي خلفيته النيوليبرالية تصدق فيه السببية التالية : زيادة إنتاجية العمل ← زيادة أجر العمل ← زيادة حجم العمالة ، وتصدق فيه أيضاً السببية المعكوسة : خفض إنتاجية العمل ← خفض أجر العمل ← خفض حجم البطالة .

وفي ظل البطالة كظاهرة بنيوية . فإن فئات إجتماعية عريضة سوف يتم إستلابها في دوار التهميش الإجتماعى ، وفي الحلقة المفرغة للدوار .. سوف تتساقط حقوقها المدنية وتنفصل بالتالى عن المجتمع المدني ، وهى مقدمة إلى نفى المجتمع المدني ذاته .. والذي لن يعود مجتمعاً لكل أبنائه .. ولكن للناجحين فقط .. أى للأفراد الذين يملكون مشروعهم الخاص .. بالمدلول التجريدى للحكمة لا بالمدلول الإقتصادى لها ، وهكذا تذهب النيوليبرالية بعيداً في مسودتها الإنشائية فى محاولة لتخليق مفهوم جديد للفردية .. توحد فيه الذات والموضوع فى صورة مركبة عبر المونتاج الإختزالى التالى :

١ - بما أن الليبرالية هى همزة الوصل بين الذات الحرة والموضوع الحر ، حيث الذات الحرة هى الفرد والموضوع الحر هو البرجوازية ، وحيث أن البرجوازية تهجر موقعها وتسلم مفاتيحه للأفراد الناجحين ، فإن الفرد - بالتالى - تتوحد فيه الذات الحرة والموضوع الحر ، وفي هذه اللحظة .. فإن المجتمع المدني يكف عن أن يكون مجتمعاً مدنياً .. أى يتم نفيه .

(*) الإنتاج فى هذه المرحلة هو أحد حقائق الاقتصاديات المعاصرة والتي لن تتجاهلها محاوره الليبرالية الاجتماعية ولكنها سوف تحاول أن تخفف من آثارها الإجتماعية الحادة .

٢ - وحيث أن الليبرالية - وبمنظور إجتماعى - تقبل بتمثيل المجتمع المدني كمعادل للذات الحرة .. ويتمثل الدولة كمعادل للموضوع الحر ، وحيث أن المجتمع المدني قد تم نفيه .. فإن الدولة بالضرورة لابد وأن يتم نفيها .. على حد تعبير CHEVENEMENT^(٣٦) .

أن القبول بالفرد الذى تتوحد فيه الذات الحرة والموضوع الحر هو خيار خارج التاريخ وبالتبعية خارج مستقبله ، وخارجهما معاً - ويتلازم المرادف - تستقر المقولة النيوليبرالية عن فصل الدولة والمجتمع المدني .. فهى إختزالاً تعبير عن الحاصل صفر.. فالفصل يتم فى توقيت نفي الإثنين .. المجتمع المدني والدولة .

وفى استطلاع الرؤية .. فإن أجنحة النيوليبرالية لن تخلق بعيداً ، وإذا شئت تعبيراً أكثر دقة فإن النيوليبرالية بدأت من أزمة وسوف تنتهى إلى أزمة .. وهذا مقبول فى الوعى الليبرالى الذى يعترف بالأزمة كظاهرة بنيوية فى التاريخ ولا يبشر بنفيها فى مستقبله ، ولكن ما ليس مقبولاً أن يفترض البعض أن النيوليبرالية هى الصيرورة الجدلية لمستقبل التاريخ وشاهد على نهايته .

ويوماً ما .. قال الرئيس الأمريكى الأسبق إيزنهاور «هناك حاجة إلى قرار .. طالما هناك أزمة» ، ولعنا نستطرد .. وهناك حاجة إلى محاورات طالما هناك أزمة ، وإحداها محاوراة الليبرالية الإجتماعية .